الثورة ALTHAWRAH

Friday : 28 Rajab 1434 > 7 June > Issue No. 17732

عضو مؤتمر الحوار الوطني لفريق العدالة الانتقالية محمد عبده يحيى مراد لـ(الثورة):

ملف الاختفاء القسري نتاج مراحل سياسية متعاقبة ويجب حله كقضية إنسانية

تواصل كافة القوى السياسية والمدنية حوار اليمن الشامل على قاعة موفبيك، مشرفة على مرحلة جديدة من الجلسات العامة المفصلية في إقرار ما خرجت به المرحلة السابقة.. ومع كل مرحلة تزداد قضايا الحوار جدية واقترابا من العقد الاجتماعي الذي سيعيد صياغة حياة اليمنيين ومستقبلهم.. لكن هناك ملفات شائكة لازالت تنتظر الحوار أهم هذه الملفات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والقضايا ذات البُعْد الوطني الأخرى.

في حوار صحفي تميز بالشفافية والطرح الواقعي، مع عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل –في فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية–محمد عبد يحيى مراد.. تناول سلسلة من القضايا المتصلة بأجندة الحوار الوطني لكن التركيز كان أكثر على موضوع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والتي من أبرزها الاختفاء القسري، ونقاط الخلاف حول قانون العدالة الانتقالية.

استشرف هذا الحوار الصحفي أفق محددات التشريع الذي سيكفل نجاح المصالحة الوطنية على قدم التعايش السياسي والاجتماعي والفكري والثقافي..إلى نص الحوار

حاوره / محمد محمد إبراهيم

mibrahim734777818@gmail.com

• في البداية أستاذ محمد حدثنا عن ما توصل إليه فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ؟

- فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والقضايا ذات البعد الوطني فريق يتميز بأهمية خاصة كونه يشمل قضايا متشعبة وملفات خلافية شائكة، تتصل بالقضايا السياسية المختلفة، فمهمة هذا الفريق جاءت في محاور عملية ست مجموعات ، منها مجموعة المخفيين قسراً ومجموعة الصراعات السياسية، ومجموعة انتهاكات حقوق الإنسان إلى 2011م، وكذلك أيضاً النازحين، واسترداد الأراضي والأموال المنهوبة في الداخل والخارج.. هذه المجاميع عملت بقدر كبير من التفاني وصولاً إلى التقرير النهائي لفريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية..وكان العمل يجري بوتيرة عالية وانسجام قلما يوجد في فريق آخر، حيث تم تنفيذ خطة الفريق المرسومة في إطار الست المجموعات وعلى ما لاحظت في التقارير، أن هناك توافقاً كبيراً واتفاقاً بين مكونات هذه المجاميع انعكس ذلك في ما تتضمنه التقارير من نقاشات ومداولات تم التوصل من خلالها إلى صيغة نهائية للتقرير النهائي الذي يعد حصيلة شهرين متواصلين من الجهود حيث سيقدم هذا التقرير للجلسة العامة النصفية..

• هلا أعطيتمونا لمحة ملخصة عن ما تضمنه التقرير النهائي ؟

- بالنسبة لخلاصة هذا التقرير فما أود الإشارة إليه هو أن التقرير تضمن خلاصة أعمال الستة المجموعات من قرارات ومبادئ وتوصيات في صيغة اجمالية متفق عليها من قبل فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والقضايا ذات البعد الوطني.. وقد ركزت القرارات على إحالة مسألة الأولوية في التسمية للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية للجنة التوفيق، وأن يتولى فريق عمل قضايا المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وضع المبادئ والمحددات لقانون العدالة الانتقالية لاعتمادها عند إصدار القانون..كما شمل التقرير جملة من القرارات والتوصيات والحلول اللازمة لتلك الملفات الشائكة التي ناقشها وبحثتها الست المجموعات، منها ما يتعلق بقرارات المخفيين قسراً وضرورة معالجتها، ومجموعة استرداد الأراضي المنهوبة والأموال في الداخل والخارج..وكذلك ما تضمنته القرارات بخصوص ملف القوى السياسية ودورها الذي يجب أن يتحد باتجاه مواجهة الإرهاب وأشكاله المختلفة وإلزام الدولة بتعويض وجبر ضرر جميع ضحايا العمليات الإرهابية و ضحايا أخطاء مكافحة الإرهاب من المدنيين والعسكريين في مختلف محافظات الجمهورية، وتخليد ذكراهم، بجانب التزم الدولة بإحالة كل من ثبت تورطهم بالتحريض أو قتل المعتصمين السلميين، أو منتسبي المؤسسات الأمنية والعسكرية إلى التحقيق والمحاكمة ومن حرض على ذلك، وكذا الإفراج عن المحتجزين والمعتقلين بمن فيهم المعتقلين من شباب الثورة و الحراك السلمي الجنوبي وسجناء الرأي مالم يكونوا مدانين على ذمة قضايا جنائية أو إرهابية.

• كما انصرف أن ملف المخفيين قسراً يرجع إلى مراحل سياسية متعاقبة كان للمؤتمر الشعبي العام النصب الأكبر من هذه المراحل كيف ينظر المؤتمر إلى هذا الملف ؟ وبماذا خرج الفريق تجاه هذه القضية ؟

- رؤية المؤتمر واضحة.. حيث يعتبر هذا الملف قضية إنسانية تراكمية في أحداثها التي ارتبطت بكثير من المراحل السياسية المختلفة، ويجب أن يحل هذا الملف كواحدة من القضايا ذات البعد الإنساني، وبعيداً عن الكيد السياسي والمزايدات بهذا الملف، وبالتالي نؤكد على ضرورة كشف حقيقة المخفيين قسراً حتى الآن.. أينهم..؟ وأين مصيرهم.. ؟.. وما يتعلق بما أشرت إليه بأن المؤتمر الشعبي العام حكم أطول فترة وعلاقة ذلك بالمخفيين قسراً فأنا أؤكد لك أن المؤتمر وشركاءه -من الأحزاب السياسية كالحزب الاشتراكي، والتجمع اليمني للإصلاح وغيرهم من شركاء الحكم في مفاصل الثلاثة العقود السياسية الماضية، يتحملون جزءاً من المسؤولية كغيرهم من المكونات السياسية داخل البلد التي حكمت قبلهم، فكل تكوين سياسي أو حزب سياسي داخل البلد له فترته في الحكم وفي الصراع السياسي، لتنتهي هذه الحُقب السياسية مخلفة جملة من التداعيات والملفات والقضايا، وتأتي من ضمن ملفاتها ملف المخفيين قسراً كقضية بدأت منذ 62م ومروراً بحروب ما بعد 62م في شمال الوطن، وما شهده جنوب الوطن في 67م، وما تلاه من صراعات سياسية شهدتها اليمن بشمالها وجنوبها ومناطقها الوسطى..

- هناك وفاق تجاه قانون العدالة الانتقالية والخلاف محصور في الاطار الزمني

ومؤتمر الحوار الوطني يتعاطى مع كل الملفات اليمنية الشائكة بإنسانية بحتة فكل المختفين أبناؤنا وإخواننا أينما كانوا وفي أي ظرف زمني اختفوا خلال الفترة 62 حتى 2011م .. وبالتالي فقد خرج فريق العدالة الانتقالية بجملة من القرارات التي تقضي بإجراء التحقيقات اللازمة وتقصي الحقائق بما يؤدي إلى كشف حالات الإخفاء القسري خلال فترات الصراعات السياسية السابقة وكشف مصير المخفيين قسراً، والعمل على تسليم رفات من قضوا لذويهم، إضافة إلى إنصاف الضحايا وإعادة الاعتبار لهم، وتخليدهم في الذاكرة الوطنية، واتخاذ كل ما يلزم لمنع تكرار مآسي الإخفاء القسري..

• أشرت سابقاً إلى ما يتعلق بالأموال والأراضي المنهوبة في الداخل والخارج.. ماذا عمل الفريق بهذا الاتجاه ؟ وهل عليه استرداد هذه الأموال..؟

- الفريق درس عبر مجموعته المختصة هذا الملف مع الجهات المعنية سواء في المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بالأموال العامة أو بالأراضي (أراضي الدولة والملكيات الخاصة) ونتائج اللجان السابقة التي تشكلت لمعالجة هذه الملفات وبناء على ما تم نقاشه وقراءته وإقراره، فقد خرج المؤتمر بقرارات تقضي بإنشاء هيئة وطنية مستقلة لاسترداد الأموال والأراضي المنهوبة العامة والخاصة في الداخل والخارج، وتكون صلاحيات هذه الهيئة استثنائية، تمكنها من ممارسة عملها في مختلف مؤسسات الدولة.. ولا تعني هذه المسميات أننا معنيون بتنفيذ هذه الأعمال كاسترداد هذه الأموال وإنما معنيون بوضع محددات دستورية للمستقبل، للحد من تكرار هذه المعضلة التنموية التي أضرت البلد.

• القارئ بحاجه إلى توضيح أكثر مسألة العدالة الانتقالية.. ؟ وماذا عن القانون الذي أحيل للحوار الوطني ؟

- العدالة الانتقالية تعني الانتقال الآمن من نظام سياسي إلى آخر، أو بالأحرى الخروج من حالة صراع سياسي على نظام الحكم بأقل الخسائر مع تحاشي الثأر السياسي، والخروج إلى جو الوئام والتصالح بناء على العمل قدر الامكان على معاجة أضرار المراحل السياسية التي تراكمت فيها الأخطاء.. هذا هو المفهوم العام للعدالة الانتقالية..

وبالنسبة لقانون العدالة الانتقالية الذي طرح للفريق لنقاشه بحسب التوافق داخل الفريق والذي أفضي إلى سحب مشروع القانون من المجلس، ناهيك عن أن هناك 3 مشاريع قانونية الأول تقدمت به الحكومة ورفعته لرئيس الجمهورية و عمل تعديلات محورية وهامة عليه وأعادته إلى مجلس النواب.. مشروع آخر معد من قبل المؤتمر وحلفائه، ومشروع معد من قبل المشترك وشركائه، ومن خلال نقاشنا لهذه المشاريع الثلاثة، حقيقة وجدنا أن مشروع القانون الذي أعاده رئيس الجمهورية فخامة المشير عبدربه منصور هادي، هو المشروع الأقرب إلى التوافق بين أعضاء الفريق، وهو الأقل في ما يتعلق بنقاط الخلاف.. أما القضية الخلافية فهي في الإطار الزمني إلى أين؟ وكيف؟.. أي أن هناك أناساً يريدون القانون من 2011م وأناساً يريدون من 62م.. وآخرين من 94م بعضهم يريده من 2007م.. فالخلاف في تحديد الإطار الزمني.

• ما هي رؤية المؤتمر الشعبي العام تجاه الإطار الزمني ؟

-نظرة المؤتمر الشعبي العام لا تختلف عن نظرة كل يمني تجاه قضية العدالة الانتقالية التي تعد مرتكزاً للمبادرة الخليجية التي كفت اليمن شر ما يجري في بعض دول الربيع العربي... ووجهة نظر المؤتمر تختلف عن الآخر فقط فيما يتعلق بالإطار الزمني..فالمؤتمر يرى إن الإطار الزمني يجب أن يحصر بـأحداث2011م....

• وما المانع من معالجة معاناة اليمنيين في إطار زمني أوسع ؟

- رؤية المؤتمر الشعبي العام تنطلق من مبدأ الحرص على أن تبقى الحلول في إطار قدرة الدولة على معالجة معاناة اليمنيون في هذا الظرف، لأنه أكثر الأطر الزمنية التي عانى فيها اليمنيون من ناحية، ومن ناحية أخرى إن قدرة الدولة وموازنة معالجة الأزمة لا تسطيع أن تتحمل أكثر من هذا.. فكلما طالت الفترة عجزت الدولة عن دفع التعويضات لكل من طالته أحداث الظروف السياسية السابقة، فالمانحون اشترطوا أن تحصر الأضرار في 2011م لأنه لو تم إقامة التعويضات من 62م فلن تكفي ميزانية العالم لتعويض كل اليمنيين فكل يمني لديه ملف أو قضية.. والحقيقة أن اليمنيين كلهم ظُلموا، فحسب تعاملي مع المشاركين في الحوار الوطني هم يمثلوا جميع اليمن، فأصحاب عدن من 67 ومروراً بـ 86 م و94م وصولاً إلى 2011م، وأصحاب أبين، طالهم الظلم بما شهدته أبين من معارك وحروب ضد القاعدة، ومن نزوح كبير، وكذلك حال أصحاب صعدة، وحال محافظات محور المناطق الوسطى(ريمة –ذمار –إب) وهي المحافظات الأكثر معاناة ومظلومية، فقد شهدت أحداث الجبهات وما رافقها من شتات وإقصاء سياسي، وكذلك تعز وغيرها، وارتكازاً على هذه المعطيات التاريخية للمراحل السياسية التي شهدتها اليمن خلال الخمسين السنة الماضية، جاءت رؤية المبادرة مركزة على العام 2011م، كحدود لقدرة المانحين والراعيين لهذه التسوية السياسية.

• هل هذا يعني أن ما قبل 2011م سيظل مطموراً ؟

- لا ليس ذلك.. فمعالجتها لن تأتي إلا في إطار المصالحة الوطنية المعول عليها معالجة الصراعات السياسية في أكبر مساحة زمنية من تلك الأطر الزمنية، ناهيك عن إصرار الدولة ممثلة بفخامة المشير عبد ربه منصور هادي معاجلة قضايا المبعدين ومشاكل الأراضي في محافظات الوطن الجنوبية، وما سيلي من معالجات لبقية مشاكل الآخرين في إطار التسوية السياسية على قاعدة المواطنة المتساوية..وبالتالي فتعويضات 2011م هي شرط المانحين الذين رعوا هذه التسوية، فقد قرأوا الواقع والمعطيات من زاوية قدراتهم على دفع التعويضات للمتضررين في هذا الظرف الزمني..

وكرأي شخصي- للأمانة – أنا مع توسيع الإطار الزمني، لأني من أبناء محافظة ريمة التي طالها ضرر بالغ من أيام الإمامة وحتى الآن، وكان الضرر الأكبر ما تعرضت له ريمة ووصابين وعتمة، وبعض مديريات إب، أيام الجبهة الوطنية ،أثناء الصراعات السياسية بين الشمال والجنوب، فكانت هذه المناطق ضحية الطرفين الجنوب والشمال سابقاً، ولا زالت حتى الآن في منأىً عن التنمية.

• كيف تنظرون إلى الموقف الدولي تجاه يمن مستقر وموحد ؟ وما تطلعات المتحاورين في هذا الاتجاه ؟

- لم تمر مرحلة في تاريخ اليمن حظيت فيها بالدعم السياسي، كما حظيت به في هذه المرحلة فالوحدة مرتكز أساسي ومحوري في التسوية السياسية–وإن تم التوافق على النظام الفيدرالي الاتحادي – فهو لا يعني إلا الوحدة، وهي محمية بإرادة شعبية، وقاعدة صلبة، وطنيا واقليميا ودوليا.. فقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن والمبادرة الخليجية تقف إلى جانب الوحدة.. وتتطلع إلى مخرجات تخدم اليمن واليمنيين جميعاً، وليس حزباً أو شخصاً أو قبيلة .. كما ندعو إلى عدم تحميل الوحدة أخطاء السياسة وأخطاء الصراع السياسي والقوى المتصارعة من أجل الثروة والمال.. بل يجب على الجميع محاسبة من أساؤوا للوحدة أينما كانوا من المؤتمر الشعبي العام أو من الإصلاح أو من الاشتراكي أو من الشمال أو من الجنوب، ولا نحمل الوحدة التصرفات الهوجاء لأشخاص معينين.

" اليمنيون ظُلموا جميعاً وليس بمقدور الدولة دفع تعويضات لكل مواطن

" يجب أن لا نحمل الوحدة أخطاء أشخاص وأحزاب فهي قدر اليمنيين ومصيرهم

حلقة نقاشية لدور المرأة في العملية الانتقالية

بنعمر: اليمنيون قدموا نموذجا حضاريا في الانتقال السلمي للسلطة

صنعاء/ سبأ

أكد المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى اليمن جمال بنعمر، أن اليمنيين واليمنيات قدموا نموذجا حضاريا رائعا ومتفردا على مستوى المنطقة ليس في نقل السلطة عبر عملية تفاوضية سلمية والخروج من الأزمة عبر التسوية السياسية السلمية فحسب بل وفي انتهاج الحوار كوسيلة حضارية مثلى لمعالجة مختلف القضايا على الساحة اليمنية ولرسم استراتيجية طموحة لصنع المستقبل الأفضل وبناء الدولة المدنية الحديثة .

جاء ذلك في كلمة ألقاها في الحلقة النقاشية المفتوحة التي عقدت أمس بصنعاء لمناقشة دور المرأة اليمنية في العملية الانتقالية بحضور أمين عام مؤتمر الحوار الدكتور أحمد عوض بن مبارك .

وأشار إلى أن حكمة اليمنيين قد جنبتهم الانزلاق الى ويلات الصراع كما حدث في عدد من دول الربيع العربي وخصوصا ليبيا وسوريا، مشيدا بما يقدمه اليمنيون واليمنيات من خلال اجتماع ممثلي مختلف الفئات والمكونات على طاولة الحوار تحت سقفٍ واحدٍ لمناقشة قضاياهم.

وأثنى بنعمر على المشاركة الفاعلة للمرأة اليمنية وحضورها المتميز في مؤتمر الحوار .. معبرا عن سعادته لما لمسه خلال هذا النقاش المفتوح من حرص لدى المرأة اليمنية على تعزيز مشاركتها بجانب اخيها الرجل في صنع اليمن الجديد.

وقد تحدثت خلال الحلقة النقاشية التي نظمتها الأمانة العامة لمؤتمر الحوار بالتنسيق مع الأمم المتحدة العديد من الأكاديميات والقيادات النسوية وعضوات في مؤتمر الحوار وقيادات عدد من منظمات المجتمع المدني وناشطات في عدد من المحافظات الى جانب عدد من الباحثين والمهتمين بقضايا المرأة.

وتركز النقاش في الحلقة على تقييم دور المرأة اليمنية في العملية الانتقالية والسبل الكفيلة بترجمة تطلعاتها لتعزيز مشاركتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي الحياة العامة مستقبلا.

وشخص المتحدثون والمتحدثات في كلماتهم التحديات التي تواجه تعزيز مشاركة المرأة وفي مقدمة ذلك بعض العادات والتقاليد المجتمعية والنظرة الدونية إلى عمل المرأة وارتفاع مستوى الأمية بين النساء خصوصا في الريف .

وأكدوا على أهمية استغلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل لترجمة كل غاية وطموحات جماهير الشعب اليمني في بناء الدولة المدنية الحديثة دولة العدالة والمساواة وتضمين مخرجات نصوصا دستورية وقانونية واضحة لا تقبل التأويل تكفل حقوق المرأة وتمكينها سياسيا وفي مواقع صنع القرار.. مشيرين في هذا الصدد إلى أهمية تبني نظام الكوتا لضمان وصول المرأة الى نسبة 30 % من المقاعد في الانتخابات النيابية والمحلية وتحديد هذه النسبة أيضا لتواجد المرأة في مواقع صنع القرار في مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة بل وفي مختلف المواقع القيادية الحزبية ومختلف تكوينات منظمات المجتمع المدني .

وشددوا على أهمية أن تعطى أولوية في خطط الدولة والحكومة خلال الفترة القادمة للنهوض بواقع المرأة اليمنية ومعالجة مختلف قضايا وفي طليعة ذلك تبني التعليم الإلزامي للفتيات وتوفير المدارس والمعلمات في المدن والريف بما يكفل تقليص الأمية إلى أدنى مستوى وكذا تطوير مستوى الخدمات الصحية التي ترعى الأم الحامل بجانب التوسع في مراكز التدريب والتأهيل النسوية لتأهيل النساء العاطلات وإكسابهن مدرة للدخل وإعطاء أولوية لتوظيف الخريجات الجامعيات .

واستمع المبعوث الاممي أثناء الحلقة النقاشية المفتوحة إلى آراء وتطلعات النساء اليمنيات من مؤتمر الحوار ومقترحاتهن لضمان نجاح المؤتمر ومطالبهن بضمان تواجد المرأة بنسبة تمثيل لا تقل عن 30 % في مختلف تكوينات مؤتمر الحوار سيما لجنة التوفيق ولجنة صياغة الدستور .

كما استمع إلى رؤاهن إزاء مختلف القضايا المعروضة على مؤتمر الحوار والسبل الكفيلة بتعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين المواطنين والمواطنات الذين لم يشاركوا في مؤتمر الحوار من إيصال أصواتهم وآرائهم ومقترحاتهم إلى المؤتمرين .

وقد عبر أمين عام مؤتمر الحوار الدكتور أحمد عوض بن مبارك في ختام الحلقة عن سعادته بالآراء القيمة التي طرحتها المشاركات في هذه الحلقة ..مؤكدا أن قضايا المرأة اليمنية وتعزيز مشاركتها حاضرة وبقوة في مختلف مداولات المشاركين في مؤتمر الحوار سواء من خلال المشاركات او من المشاركين .

رنا غانم: ضمنا تقرير بناء الدولة تحديد معايير اختيار لجنة صياغة الدستور

افتكار القاضي

<، قال النائب الثاني لرئيس فريق بناء الدولة رنا غانم أن التقرير العام للفريق الذي تم تسليمه لرئاسة مؤتمر الحوار الوطني لمناقشته في الجلسة العامة النصفية تضمن تحديد معايير اختيار لجنة صياغة الدستور وآليات العمل والتمثيل لتشكيل لجنة صياغة الدستور واتخاذ القرارات في ما يتعلق بالمحاور السبعة في فريق بناء الدولة وهي بناء الدولة (الدستور:مبادئه واسسه) وهوية الدولة - شكل الدولة- نظام الحكم في الدولة- النظام الانتخابي والسلطة التشريعية -السلطة القضائية والنظام الاداري، مشيرة في تصريح لـ(الثورة) إلى أن الفريق سيستعين بتجارب دول في صياغة الدستور وخبراء دوليين في حال الاتفاق على نظام فيدرالي لمعرفة كيفية توزيع الموارد ،بالإضافة إلى الاستفادة من المشاركة المجتمعية

وبينت أنه تم بناء خطة عمل الفريق خلال الفترة الماضية بناء على قاعدة معرفية للفريق والاستعانة بخبراء ومن ثم تم تقديم كل مكون رؤيته في كل محور من محاور بناء الدولة، مشيرة إلى أن الفريق انجز الخطة بما نسبته 100% باعتبار أن كل المكونات قدمت رؤاها حول كل محور من المحاور السبعة وشكلنا مصفوفة لهذه الرؤى بحيث نستطيع في المرحلة القادمة أن يكون لدينا مؤشرات حول التوجهات العامة لدى الفريق لكل محور.

المنتدى الحواري الوطني من وجهة نظر قانونية في ندوة بالحديدة

الحديدة/سبأ

نظم مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بالشراكة مع منظمة برجهوف الألمانية أمس بالحديدة ندوة خاصة بالمنتدى الحواري الوطني من وجهة نظر قانونية وحقوقية بمشاركة 60 مشاركا ومشاركة من قضاة وحقوقيين.

واستعرضت الندوة عددا من الاوراق منها : ورقة حول الضمانات الدستورية في تعزيز استقلال القضاء للقاضي نبيل عبد الحبيب النقيب، واخرى حول شكل الدولة الأنسب لتعزيز الحكم الديمقراطي في اليمن من منظور حقوقي للقاضي وضاح القرشي، وثالثة حول التحديات المتوقعة أمام مؤتمر الحوار لأحمد الشاعر، واخرى حول كيفية تعزيز الحماية القانونية في العملية الديمقراطية لمحمد علي أحمد البذيجي، وورقة حول الضمانات المطلوبة في الدستور القادم بما يخص الحقوق والحريات للمحامي رضوان العبسي.

كما استعرض عضو فريق الحقوق والحريات بمؤتمر الحوار الدكتور الحسن الحرد مهام الفريق وزياراته الميدانية لمختلف الجهات والمكونات السياسية والتوعية الحقوقية.

وكانت القيت في الافتتاح كلمتان من قبل وكيل محافظة الحديدة الدكتور الحسن طاهر والمدير التنفيذي لمركز المعلومات التأهيل لحقوق الإنسان توفيق البذيجي أشارتا إلى أهمية هذه الندوة في تعزيز مبادئ الحوار الوطني وما يمثله من أمال وتطلعات للمواطنين في بناء الدولة المدنية الحديثة واستقلال القضاء وترسيخ دولة القانون التي لا يمكن أن تنشأ دون قضاء مستقل يحمي الحقوق والحريات.